

الصراع على الماء في منطقة بلاد الشام

الدكتور رشدي سعيد

ندوة "مركز الحوار العربي" حول "الصراع على المياه في الشرق الأوسط" - ١٩٩٨/١١/٢٥

تقع منطقة الشرق الأوسط في حزام الصحاري المدارية التي لا تطولها أمطار كثيرة ولا تجري بها أنهار ذات تصرف يذكر، والقليل من الأنهار الكبرى التي تشقها تتبع من خارجها ومن مناطق لا تقع تحت سيطرتها. ولذا فقد كان الصراع على مصادر المياه العذبة فيها من أهم العناصر التي كلفت حياتها وشكلت تاريخها. وقد تصاعد الصراع في العصر الحديث مع تزايد السكان وتزايد الطلب على المياه. وكما سنبين في هذا البحث فإن المستقبل سوف يحمل من المخاطر ما يمكن أن يكون تحديا للبقاء ذاته.

ولبلاد العربية كلها، وباستثناءات قليلة، مشاكل كبرى تتعلق بتأمين المياه العذبة الكافية لحاجات سكانها. وفي هذه المحاضرة سأقصر حديثي عن مشاكل المياه في بلاد الشام فقط والمقسمة في الوقت الحاضر إلى خمس دول هي سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل وفلسطين، وذلك لإحاح هذه المشاكل ولخطورة ما يمكن أن يحمله عدم مواجهتها من معاناة وعواقب. ولا تختلف مشاكل المياه في هذه الدول عن مشاكل الدول العربية الأخرى إلا في درجة إلحاحها ولذا فإن الحديث عنها يمكن أن يؤخذ مثلا لما يمكن أن يحدث للكثير من الدول العربية المجاورة. وليس الحديث عن مشاكل المياه الجديد، فقد أصبح محل اهتمام الكثيرين منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أعقاب حرب الخليج وإدراجه لهذه المشاكل على جدول أعمال إحدى اللجان الثنائية التي انبثقت منه. وكنت شخصيا واحدا ممن اهتموا بهذه القضية منذ وقت طويل وألقيت بشأنها محاضرة بجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع بالقاهرة في شتاء سنة ١٩٩١، نشرتها في مجلة الأهرام الاقتصادي ثم أعدت نشرها بكتابي "الحقيقة والوهم في الواقع المصري" الذي صدر عن دار الهلال بالقاهرة سنة ١٩٩٦، يمكن للراغب في معرفة الحقائق الأساسية عن كمية المياه المتاحة لبلاد منطقة الشرق الأوسط واستخداماتها أن يعود إليها بل وإلى العديد من المراجع والكتابات عن هذا الموضوع والتي يأتي في مقدمتها ما كتب الأستاذ شريف موسى، ولذا فلن أخوض في هذا الموضوع الذي أصبح شائعا ومعروفا، وسأقصر حديثي على احتمالات ما يمكن أن يحدث لبلاد المنطقة نتيجة الصراع الذي أتوقع له أن يتزايد مع مرور الأيام على مصادر المياه المحدودة بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى الاختيارات المطروحة أمام دول هذه المنطقة لتفادي مصيرها المحتوم لو أنها أجلت أو أهملت اتخاذ القرارات المناسبة لتفادي هذا المصير.

إسرائيل تسيطر على مصادر المياه

ولمشكلة المياه في منطقة الشام خصوصية معينة بسبب بروز الدور الكبير الذي تلعبه إسرائيل في ترتيب مصائرنا وفي السيطرة على مصادر المياه فيها وتوجيه الجزء الأكبر منها إليها دون مراعاة لحقوق الدول الأخرى التي تشاركها فيها. وقد أتاحت حرب سنة ١٩٦٧ الفرصة لإسرائيل لمد سيطرتها على معظم هذه المصادر، فقد استولت خلالها على الضفة الغربية التي تنساب من تحت أرضها المياه الأرضية ناحية إسرائيل، ومنعت أهل الضفة من حفر آبار جديدة أو سحب المزيد من المياه من الآبار القائمة لضمان وصولها إليها

وللمستوطنين من الإسرائيليين، الذين تزايدت أعدادهم فيها منذ سنة ١٩٦٧ حتى بلغوا قرابة المائة وخمسين ألفاً في سنة ١٩٩٧. كما استولت على هضبة الجولان التي تقع فيها منابع نهر باتياس أحد روافد نهر الأردن، ولم يبق من روافد هذا النهر خارج سيطرتها غير نهر الحاصباني الذي تقع منابعه في لبنان، وإن كان الجزء الأكبر من مجراه قد سقط في أيدي إسرائيل بعد هذه الحرب، أما منابعه فقد كانت ولا تزال تحت تهديد الغارات المستمرة لإيقاف تنميتها ولضمان استمرار تدفق مياهها كلها إلى الخزان الكبير الذي أقامته في بحيرة طبرية. وفي هذه الحرب تحقق للحركة الصهيونية ما كانت تأمل أن تحققه عند نشأتها في آخر القرن التاسع عشر، فقد استهدفت الحركة حينئذ توظيف اليهود في فلسطين وربطهم بالأرض ونشرهم عليها عن طريق تشغيلهم بالزراعة، وهي المهنة التي كان اليهود قد هجروها منذ زمن طويل مما تسبب، حسب منظري الحركة، إلى قبولهم الهجرة من أرض الأجداد. وقد أدرك مؤسسو الحركة الصهيونية ومنذ البداية أهمية توفير المياه لأرض فلسطين العطشى حتى تصبح صالحة لما يمكن أن يوفر زراعة متقدمة تفوق زراعة الكفاف التي كانت سائدة فيها، وحاولوا الضغط على بريطانيا، التي كانت قد وعدتهم بإنشاء وطن قومي لهم بفلسطين، لكي تضم إلى دولة فلسطين، عند رسم حدودها التي كانت توضع في مؤتمر لوزان الذي انعقد في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتقسيم أملاك الدولة العثمانية بين القوى المنتصرة في هذه الحرب، كافة منابع نهر الأردن واليرموك وحوض الليطاني. وقد نجح الصهاينة جزئياً في مسعاهم، فلم يدخل في فلسطين بعد رسم حدودها من منابع نهر الأردن إلا نهر ؟؟؟ ، أحد أهم المنابع والذي يبلغ متوسط تصرفه السنوي ٢٤٥ مليون متر مكعب بالمقارنة بمتوسط تصرف نهري المنبع الآخرين الحاصباني وبتانيس الذي يبلغ ١٢٠ مليون متر مكعب لكل منهما. أما نهر الليطاني فقد بقي في لبنان كما بقيت منابع الحاصباني وبتانيس في لبنان وسوريا على التوالي وكل اليرموك خارج فلسطين فيما عدا الكيلوات العشرة الأخيرة منه.

بعضاً من الحقائق الأساسية عن المياه

تبلغ جملة المياه المتجددة والمتاحة لبلاد الشام الخمسة مجتمعة حوالي ١٤,٨ مليار متر مكعب في السنة، يضاف إليها حوالي ٥,٧ مليار متر مكعب تصل سوريا من نهر الفرات الذي ينبع من تركيا والتي لا تربطها معها علاقات طيبة أو أهداف مشتركة. ويبلغ عدد سكان هذه الدول الخمس، حسب تعداد سنة ١٩٩٧، حوالي ٣٢,١ مليون نسمة مما يجعل نصيب الفرد من المياه المتجددة حوالي ٤٦٠ متراً مكعباً في السنة، وهي كمية متدنية لا تكاد تصل إلى واحد إلى عشرين من نصيب الفرد في الولايات المتحدة أو في قارة أوروبا. وفيما عدا لبنان فإن كمية المياه المتاحة لباقي بلاد الشام هي أقل ما يكفي حاجتها مما يضطرها إلى السحب الجائر من مخزون المياه فيها بما يزيد عن قدرة تجديدها. ففي الأردن، وعلى الرغم من تدني نصيب استخدامات الفرد من المياه إلى حوالي ٢٠٠ متر مكعب في السنة (أي بأقل من ثلث نصيب الفرد في أوروبا)، فإن متوسط المياه المتجدد المتاح للفرد سواء ما جاء منه من داخل البلاد أو من خارجها لا يزيد عن ١٨٥ متر مكعب، أي أن نسبة الماء المستخدم إلى المتاح هي ١٠٨%.

وفي إسرائيل يصل متوسط استخدام الفرد إلى ٤١٠ متر مكعب في السنة، في الوقت الذي يبلغ فيه نصيبه من المياه المتجددة ٣٨٠ متر مكعب. وفي سوريا تبلغ نسبة المياه المستخدمة للفرد حوالي ١٠.٨% من المياه المتاحة له.

تحديات المستقبل

وإذا كان هذا هو حال اليوم حيث يتدنى نصيب الفرد من المياه تدنيا يجبر معظم دول المنطقة على الجور على مخزونها المائي، فما يمكن أن تحمله الأيام، عندما يتزايد السكان ويتضاعف عددهم كما هو منتظر خلال الثلاثين سنة القادمة إذا ما استمرت معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في تطورها الطبيعي، أو في خلال أقل من ذلك إذا تعرضت المنطقة للهجرات الجماعية التي كثيرا ما حدثت في تاريخها الحديث، والتي كان آخرها في تسعينات القرن العشرين عندما تدفق على الأردن الآلاف ممن أجبروا على الخروج من منطقة الخليج في أعقاب الحرب التي حدثت فيها، وعندما تدفق على إسرائيل سيل المهاجرين من يهود الاتحاد السوفييتي بعد تحلله؟ إن مجابهة هذا الموقف الصعب وتدبير المياه الكافية لهذا الفيض المنتظر من السكان يتطلب العمل إما إلى إيجاد مصادر جديدة للمياه لإشباع مطالبها، أو التكيف مع الوضع الجديد في حالة عدم إمكان إيجاد هذه المصادر. وسأحاول أن أستعرض معكم إمكانات زيادة إمدادات المياه في هذه المنطق سواء بالطرق التقليدية أو غير التقليدية، والتي ستجدون معي أنها محدودة بالفعل، مما سيتطلب من هذه الدول أن تعيد تنظيم اقتصادها وطرق معاشها للتكيف مع هذا الوضع الجديد قبل أن يهجروا الناس وتندرس حضارتها كما حدث للكثير من الحضارات على طول التاريخ، والتي تطل علينا أطلالها شاهدا عليها.

إمكانات زيادة إمدادات المياه

تنحصر الطرق التقليدية لزيادة إمدادات المياه في بناء الخزانات على الأنهار، أو في الوصول بالآبار إلى أعماق أكبر لضخ المياه من الطبقات العميقة، أو في نقل الماء عبر القنوات أو الأنابيب من مكان لا تستغل فيه إلى مكان يمكن استخدامها فيه. وهناك القليل الذي يمكن القيام به في إسرائيل وفلسطين والأردن والأجزاء المتاخمة في سوريا في هذه المجالات جميعها، فليس بأي من هذه الأقاليم من الأنهار ما لا يزال في حاجة إلى ضبط مياهه إلا نهر اليرموك، والذي قد يكون أمر تنميته غير مُجدٍ نظراً لقيام سوريا بالاستفادة بالجزء الأكبر من مياهه عن طريق سلسلة من السدود الصغيرة التي أقامتها عليه.

كما أن مياه الطبقات العميقة في خزانات المياه الأرضية بالأردن وفلسطين وإسرائيل نصف مألحة وغير صالحة للاستخدام دون معالجة، مما يجعلها غير قابلة للاستغلال الاقتصادي. ويوجد بالأردن خزان كبير للمياه الأرضية لم يستغل بعد هو خزان قاديبي، الذي يقع في جنوب الأردن ويمتد عبر الحدود بداخل المملكة العربية السعودية، وهو بعيد عن مراكز العمران تحتاج تنميته ونقل مياهه إلى حيث يمكن استخدامها إلى إنفاق باهظ قد يرفع من سعر المتر المكعب لمياهه إلى أكثر من دولار.

ومن الطرق التقليدية لزيادة إمدادات المياه حجز مياه السيول الموسمية وتخزينها، وبالأردن دراسة لإقامة السدود على وديان الجانب الشرقي لنهر الأردن لحجز هذه المياه مما يمكن أن يزيد إمدادات المياه بها بحوالي ٣٥٠ مليون متر مكعب.

وتزيد كفاءة استخدام مياه المجاري المائية المشتركة لو أنها أديرت كوحدة واحدة تتعاون في إدارتها كل دول المجرى، إلا أن هذا الوضع المثالي غير قائم في عالم اليوم وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتوترات. وفي الحقيقة فإنه لا يوجد في الوقت الحاضر قانون دولي مقبول من دول العالم ينظم استخدام المجاري المائية المشتركة. صحيح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قراراً في دورتها الواحدة والخمسين لسنة ١٩٩٧ أوصت فيه الدول على التوقيع على "اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة"، إلا أن الاتفاقية لم تلق القبول ولم يوقعها حتى اليوم غير ثلاث دول فقط. وتحمل اتفاقية القانون هذه المبادئ نفسها التي كانت قد أقرتها جمعية القانون الدولي في اجتماعها الذي عقد بمدينة هلسنكي في سنة ١٩٦٦، والتي كان من أهمها حق كل دولة من دول الحوض في الحصول على نصيب معقول ومنصف من مياه المجرى المائي. وقد حل هذا المبدأ الجديد محل مبدأ هارمون الذي كان سائداً لمدة طويلة، والذي يعطي للدولة السيادة الكاملة على المجاري المائية التي تمر فيها والحق في استخدام مياهها بالطريقة التي تراها صالحة لها ودون اعتبار لمصالح دول الحوض الأخرى.

ويجد المبدأ الجديد الذي اقترحه جمعية القانون الدولي وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة صعوبة كبيرة في التطبيق، ذلك لأن توزيع مياه الكثير من المجاري المائية المشتركة يتم اليوم حسب قوة بلاد الحوض وقدرتها على فرض إدارتها على الآخرين. وتعتبر الكثير من دول المنبع أن مياه المجرى المائي حقاً لها وثروة، إما أن تستخدمه لنفسها، أو تتصرف فيها بالبيع لغيرها. وفي حالة بلاد الشام، فإن توزيع المياه فيها يتم حسب مشيئة إسرائيل وتركيا، القوتين الأعظم فيها. وتقوم تركيا ببناء السدود على منابع نهري دجلة والفرات دون أدنى اعتبار لدول أدنى النهر، ويصرح مسؤولوها بأن مياه هذين النهرين جزء من مصادر ثروة بلادهم الطبيعية، مثلها مثل البترول في البلاد العربية الذي تقوم هذه البلاد باستغلاله وبيعه للغير.

أما في حالة إسرائيل فالأمر بين، فهي التي تقر الطريقة التي توزع بها مياه المجاري المائية لمنطقة الشام، فكلها تحت إمرتها، وليس أدل على ذلك مما فعلته كبادرة لحسن النوايا نحو الأردن، عندما وقعت معاهدة السلام بالسماح له بسحب ما بين ١٥٠-٢٠٠ مليون متر مكعب إضافية من المياه من نهر الأردن.

يتبين من هذا العرض أن الطرق التقليدية لن تزيد إمدادات المياه لدول منطقة الشام بأية زيادة كبيرة، فموارد المياه ذاتها محدودة ومستغلة لما يكاد أن يكون إلى أقصاها. وهنا يلزم أن ننوه بالبرنامج الذي تقوم به إسرائيل لإعادة الاستخدام للمياه (recycling)، والذي سيكلفها حوالي ٥٥ مليون دولار، ويزيد من إمداداتها بحوالي ٢١٠ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٥، وبرنامج الأردن المماثل، والذي ينتظر أن يضيف إلى إمداداتها حوالي ٧٠ مليون متر مكعب في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وهذان البرنامجان يظهران بوضوح وفي حد ذاتهما

الإمكانات المحدودة لزيادة إمدادات المياه بالطرق التقليدية، والتي تضطرهما للدخول في برامج على هذه الدرجة العالية من التكلفة لزيادة إمدادتهما بهذه الكميات الصغيرة من المياه.

أما عن الطرق غير التقليدية فيكاد أن يكون الأمر مغلقاً أيضاً، على الأقل في المستقبل المنظور. فتحلية مياه البحر بإزالة الملح منها عملية باهظة النفقة تحتاج إلى مورد رخيص ومستمر من الطاقة، وهي غير صالحة إلا لتزويد النشاطات ذات العائد العالي كمياه الشرب مثلاً. وحتى في هذه الحالة، فإن الأمر لا يبدو أنه سيكون اقتصادياً، فبالإضافة إلى أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أو في المستقبل المنظور مصدر رخيص للطاقة في منطقة الشام، فإن معظم مناطق العمران بعيدة عن البحار، مما سيضيف تكلفة كبيرة لنقل المياه إليها. هناك بطبيعة الحال الأمل في أن يحدث اختراق في تقنية تحلية مياه البحار أو في إيجاد مصادر رخيصة للطاقة المتجددة من الشمس أو الرياح أو المد والجزر، أو في استغلال تضاريس أرض الشام واستخدام الفرق في ارتفاع منسوب البحر الميت عن البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر وشق القنوات بينها لتوليد الكهرباء. وحتى تتحقق هذه الآمال فإن المياه التي يمكن توفيرها بالطرق غير التقليدية والمطبقة في الوقت الحاضر ستكون باهظة النفقة لا يمكن استخدامها إلا في النشاطات الاقتصادية ذات العائد العالي كما سبق القول.

نقل المياه عبر الحدود

نقل المياه عبر الحدود هو من الطرق التقليدية لزيادة موارد بلد فقير في الماء من بلد غني فيها، وهو طريق يصعب تصور حدوثه طوعاً في منطقة الشام التي تشح فيها المياه، ولكن يمكن فرضه بالقوة وهو أمر لا يتيسر إلا لدولة إسرائيل، والتي تخطط بالفعل لتنفيذ مخطتها الصهيوني الأول بنقل مياه بعض الأنهار المجاورة إليها. ومن هذه الأنهار نهر الليطاني الذي يقع في لبنان ولا تفصله إلا مسافة صغيرة عن نهر الحاصباني، يمكن عن طريق حفر قناة صغيرة بتحويل جزءاً من مياهه تقدر بحوالي مائة مليون متر مكعب إليه. وتعرض إسرائيل على لبنان شراء هذه الكمية من المياه، وهو أمر رفضه لبنان رفضاً قاطعاً.

ومن الأنهار الأخرى التي وردت في المشروع الصهيوني الأول نهر النيل الذي أريد تحويل جزء من مياهه إلى فلسطين عبر قناة تمر في سيناء. وقد أحيي مشروع القناة في سنة ١٩٧٨ في أعقاب توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وتطوع الرئيس أنور السادات بالقيام به. وكان هذا المشروع محل اهتمام الأمم المتحدة، في أعقاب نكبة فلسطين في سنة ١٩٤٨، التي قامت بإعداد رسومه الهندسية لمد مياه النيل إلى غزة ولتعمير شمال سيناء، بفرض توظيف الفلسطينيين الذين كانوا قد أخرجوا من وطنهم فيها. وهو المشروع الذي رفضته حكومة مصر الوفدية في وقته وحكومة الثورة بعد قيامها. وقام السادات بتسمية القناة التي أراد مداها من نهر النيل إلى إسرائيل ترعة السلام. وقد أدت المعارضة الشعبية الكبيرة للمشروع إلى التراجع عنه. إلا أن الكلام عن مد الترعة إلى سيناء قد عاود الظهور في الثمانينات ولقي قبولا بعد أن أعلن أن القناة ستكون لدى أراضي سيناء فقط، وأنها لن تصل إلى إسرائيل تحت أي ظرف. وقد بدئ بالفعل في شق القناة في أوائل التسعينات وهي الآن في طريقها إلى سيناء عبر أنفاق حفرت تحت قناة السويس. على أن الشيء الذي يلفت النظر ويثير الريبة هو أن

رسوم المشروع الأصلية لم تعدل لتناسب وهدف القناة الجديد، فقد قامت مصر ببناء أربعة أنفاق تحت القناة، كما جاء في الرسوم الأولى! وكان الواجب يقتضي إنقاص عددها لو أن القناة ستزود أرض سيناء فقط بالماء. وتصل أطماع إسرائيل في مياه النيل لدرجة التخطيط لأن يكون لها حصة فيها تحجز لها ومن منابعها في أثيوبيا، والتي توثق علاقتها معها وتعرض عليها شراء الماء منها وتحويله إليها عن طريق مصر. وعلى الرغم من أن الأمر يبدو بعيدا اليوم إلا أنه مطروح، ينتظر اليوم الذي يتم فيه على العن.

ومهما كان الأمر فقد أدت معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل إلى استفادة إسرائيل من مياه النيل بطريقة مباشرة بزراعة أراضٍ في وادي النيل إما بنفسها أو بالمشاركة، أو بطريقة غير مباشرة باستيراد المنتجات الزراعية التي تحتاج إلى مياه كثيرة كالمطاطم والخيار والزهور منها مما أتاح لإسرائيل توفير مياهها للاستخدامات الأخرى العالية العائد.

ومن المشروعات الأخرى التي فكر فيها لنقل المياه عبر الحدود مشروع الأردن لنقل حوالي ١٦٠ مليون متر مكعب من نهر الفرات عبر قناة تصل إلى العاصمة، والذي عدل عنه نظرا لتكلفته الباهظة وللنقص الذي حدث لإمدادات الفرات بعد أن قامت تركيا ببناء سلسلة من السدود على منابع النهر. ومن المشروعات الأخرى المشروع الذي اقترحه تركيا في سنة ١٩٨٧ لمد أنبوبين لنقل المياه العذبة من نهري سيهان وجيحان إلى دمشق وعمان والرياح وإلى بغداد ومدن الخليج، وهو المشروع الذي رفضته الدول المعنية كلها على الرغم من حملة الدعاية الهائلة التي صاحبتة والتي أشرف عليها رئيس جمهورية تركيا تورجوت أوزال بنفسه. فبالإضافة إلى تكلفته الباهظة فإن أحدا من الدول المعنية لم يرغب في أن يكون اعتماده على مياه شربه من دولة أخرى.

العيش في عالم فقير بالماء

يتبين من العرض السابق أن المياه المتاحة في منطقة الشام محدودة يصعب إمكان زيادتها، على الأقل في المستقبل المنظور، بما يتناسب واحتياجات الزيادة السكانية المتوقعة فيه. وليس هناك من طريق أمام دول هذه المنطقة للخروج من هذا المأزق الذي يمكن أن يؤدي بها إلى التهلكة والعدم إلا التواءم مع حقائق ومتطلبات العيش في عالم فقير بالماء.

وأول متطلبات هذا العالم الجديد هو إدارة الطلب على المياه بحيث لا توجه إلا إلى الأنشطة ذات العائد المجزي، الذي يتناسب وسعر الماء الذي ستزداد تكلفة استخراج ونقل الجديد منه. ويعتبر قطاع الزراعة المروية أكبر الأنشطة استخداما للماء وأقلها في العائد الذي يأتي منه، ولذا فإن مجابهة المستقبل ستكون على حساب هذا القطاع في المقام الأول، والذي ينبغي التفكير في تطويره لكي يستهلك ماء أقل، وينتج عائدا أكبر لكل وحدة ماء تستخدم فيه. ومثل هذا التطوير يحتاج إلى التخلي عن طرق ومحاصيل الزراعة التقليدية التي خبرها الناس منذ قديم الزمان، وتبني طرق ومحاصيل جديدة مبنية على تطبيقات العلم الحديث.

ويحتاج الانتقال إلى هذه الزراعة العلمية إلى بنى تحتية لا يبدو أن أيّا من دول المنطقة، فيما عدا إسرائيل، تملكها. وتقوم إسرائيل في الوقت الحاضر بتغيير أنماط زراعتها وترك التقليدي منها، والذي مثل البدء فيه أحد الدعوات الأيديولوجية الأساسية للحركة الصهيونية عند نشأتها بفرض توطين اليهود بأرض فلسطين والدفاع

عنها في الكيبوتزات الزراعية التي نثرتها عليها وتخفت فيها وراء ستار تخضير الصحراء وتعميرها. ولم تعد إسرائيل في حاجة إلى هذه الكيبوتزات أو إلى التباهي بتخضير الصحاري بعد أن أصبحت القوة الإقليمية الأولى. ويحدث تغيير الزراعة والانتقال بها إلى الزراعة العلمية بمساعدة مراكز البحوث المتميزة وعن طريق خدمة من السياسات الاقتصادية لتشجيع هذا الانتقال. ويأتي في مقدمة هذه السياسات تسعير الماء المستخدم في الزراعة ورفع سعره إلى ٢٠ سنتا أميركيا للمتر المكعب الواحد حتى لا يقوم باستخدامه إلا القادر على الزراعة العلمية ذات العائد العالي. وقد قلت كمية المياه المستخدمة في الزراعة في إسرائيل من ٧٩% من جملة المستخدم من سنة ١٩٨٩ إلى ٩٨% في سنة ١٩٩٦. وفي هذه الفترة زاد العائد من الزراعة لكل وحدة ماء تستخدم فيها زيادة هائلة حتى لأصبح يساوي ثمانية أضعاف هذه الوحدة نفسها في مصر بلاد الزراعة العريقة، واقتصر الإنتاج الزراعي في إسرائيل على منتجات التصدير ذات التقنية العالية كالبذور والنباتات المهجنة، وذهب أغلبه للتصدير، وأصبحت الزراعة - التي لم تعد تكتتب في جملة الناتج الإجمالي في إسرائيل بأكثر من ٢% - مسؤولة عن ٩% من جملة الصادرات. وأدى التحول إلى هذا النوع من الزراعة العلمية المتقدمة إلى إعادة توزيع خارطة العمالة والتي لم يعد يعمل بها أكثر من ٣% من جملة قوة العمل بها. أما باقي حجم العمالة فقد انتقل للعمل في قطاعي الخدمات والصناعة اللذين نالهما أكبر التطور للدخول في عصر المعلوماتية وما بعد الحداثة. وقد أدت هذه التطورات كلها إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي لإسرائيل، التي يبلغ عدد سكانها أقل من ٦ مليون إلى ٩٢ مليار دولار بما يفوق جملة الدخل القومي الإجمالي لدول الشام العربية الأربعة مضافا إليها مصر والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ مليونا بأكثر من ١٠ مليار دولار.

وكان مما ساهم في تفعيل هذا التطوير العمالة العالية التدريب التي تدفقت على إسرائيل نتيجة الهجرات الجماعية التي حدثت في سني تسعينات القرن العشرين من الاتحاد السوفييتي، والدعم الهائل الذي يناله البحث العلمي ومراكزه المميزة من داخل إسرائيل ومن خارجها، والتي يحرص الجميع على أن تدار بنظام الكفاءة الصارم فلا يلتحق للعمل بها إلا أفضل العقول التي تترك لها حرية العمل لتجسيد خطط التحديث التي تضعها بنفسها.

وإن أرادت دول الشام أن تجابه تحديات المستقبل، والتي تزيدها تعقيدا مشاكل تناقص كميات المياه المتاحة للاستخدام، فليس أمامها من طريق غير تطوير نفسها لكي تتواءم وهذا العالم الجديد، والانتقال لعصر الصناعة والزراعة العلمية والمتقدمة حيث يتعاظم العائد من وحدة الماء. ويتطلب هذا الانتقال ضرورة الدخول في عملية تحديث شاملة تمس كياناتها كله بدءا من نظم الحكم وطرق الإدارة وحتى بناء مراكز البحث العلمي المتميزة وإقامة معاهد التعليم القادرة على إخراج الكوادر اللازمة للدخول في هذا العصر الجديد. وفي يقيني أنه لا يوجد أمام هذه الدول، إن أرادت البناء، طريق آخر.